الملاحة. ويبدو أن المراقبة الاستخباراتية ازدادت في موانئ المنطقة، وخاصة في قبرص واليونان، كما يدل اعتقال مجموعتين بحريتين خلال الانتقال الى لبنان بمركبين سياحيين في نهاية آب (اغسطس) ١٩٨٥.

الا ان الثغرة الاكبر في العمليات البحرية تمثلت في عدم تغيير التكتيكات الفلسطينية بشكل ملحوظ رداً على المتغيرات الميدانية التي خلقتها الدفاعات الاسرائيلية، حيث تشابه منطق التخطيط والتنفيذ في غالبية الحالات، كما تشابهت أهداف العمليات والنتائج المتوقعة منها. فقد وضع مخططو العمليات نصب أعينهم هدفاً ميدانياً واحداً هو الوصول الى الشاطئ وتنفيذ عمل عسكري هناك، خدمة لهدف سياسي أوسع كالتذكير بوجود م.ت.ف. وقدرتها على ارباك أو افشال المساعي الدبلوماسية التي لم تشارك فيها، أو كإثبات الوجود فلسطينياً. ويبدو أن شدة الرغبة في تحقيق مثل هذه الاهداف الميدانية والسياسية خلقت معضلة عملية ـ فكرية لدى المخططين، حيث عجزوا عن التجاوب مع المتغيرات الميدانية التي خلقها تكثيف الدفاعات الاسرائيلية، وفقدوا، بذلك، المبادرة التكتيكية التي انتقلت الى يدي الخصم الذي بات يحدد ظروف المواجهة. اذ صار مفهوماً لدى الاسرائيليين ومسلماً به لدى الفلسطينيين أن الفدائيين سيتحركون بحراً، ضمن مجموعات صغيرة تحاول الوصول الى الشاطئ ليلاً، انطلاقاً من موانئ لبنانية او عربية او أجنبية في حوض البحر الأبيض المتوسط. أي ان الطرف الفلسطيني عجز عن الاحتفاظ بالمبادرة اما من خلال تغيير التكتيك لايجاد طرق اخرى لتحقيق الاهداف ذاتها، مثل القيام بعمليات ضخمة أو بارزة في داخل الارض المحتلة بواسطة الخلايا السرية، أو من خلال تغيير الهدف الميداني (وحتى السياسي)، مثل مهاجمة الدفاعات الاسرائيلية نفسها (تفخيخ الزوارق المطاطية لاغراق الزوارق الاسرائيلية أو تفجير أجهزة الرادار الطوافة) من اجل تحويل الاستراتيجية البحرية الدفاعية الاسرائيلية نفسها الى مقتل للخصم ومصدر استنزاف له، فيصبح الطرف الفلسطيني هو الذي يحدد قوانين وظروف المجابهة.

ويصعب تفسير هذا العجز الفلسطيني عن خدمة الاهداف السياسية بنجاحات ميدانية، سوى بالعودة الى المنهج الذي يقود تحديد الاهداف واختيار الاساليب وتقييم النتائج. فيظهر أن وفرة الامكانيات المادية، من بشرية ومالية (وما يتبع المالية كالاسلحة)، تجعل القيادة الفلسطينية تخطط لعمليات عسكرية ذات كلفة رأسمالية عالية، اذا اعتبرنا الجهود البشرية المبذولة واستثمار المال والوقت في الاستطلاع والتدريب والنقل تكاليف رأسمالية، واذا كان الميل نحو نمط عسكري عالي الاستهلاك يعكس وفرة الموارد لدى حركة المقاومة من جهة اولى، الا أنه يعكس، من الجهة الثانية، محاولة شراء النتائج السريعة بواسطة الامكانيات المادية وليس من خلال التكتيك الناجح والملائم للقدرات الفلسطينية الفعلية. ويعني ذلك الاستهتار بأهمية الأثر التراكمي للعمليات الصغيرة المتواضعة في داخل الارض المحتلة والتي يمكن لها أن تؤدي الى مفعول أكبر لو لاقت الدعم الجدي والصبر اللازم. كما يعني ذلك ايضاً، على مستوى أعمق، أن القيادة الفلسطينية تشعر بأن امتلاكها للموارد المادية يعوض، من خلال قدرتها الشرائية الآنية، عن ضرورة تكريس الجهود اليومية الرئيسة في عمل غير ملفت للانتباه يعود بنتائج في الامد الطويل فحسب. فقد حل الميل نحو قذف المشكلات بالمال مكان معالجتها بالابداع الفكري الذي يعتمد على العنصر البشري